

فعالية إطلاق
تقييم العلاقات الزوجية
خلال السنوات الخمس الأولى من الزواج في العالم
العربي

تجربة المملكة المغربية في برامج تأهيل
المقبلين على الزواج

الدكتورة خديجة مفيد

المغرب

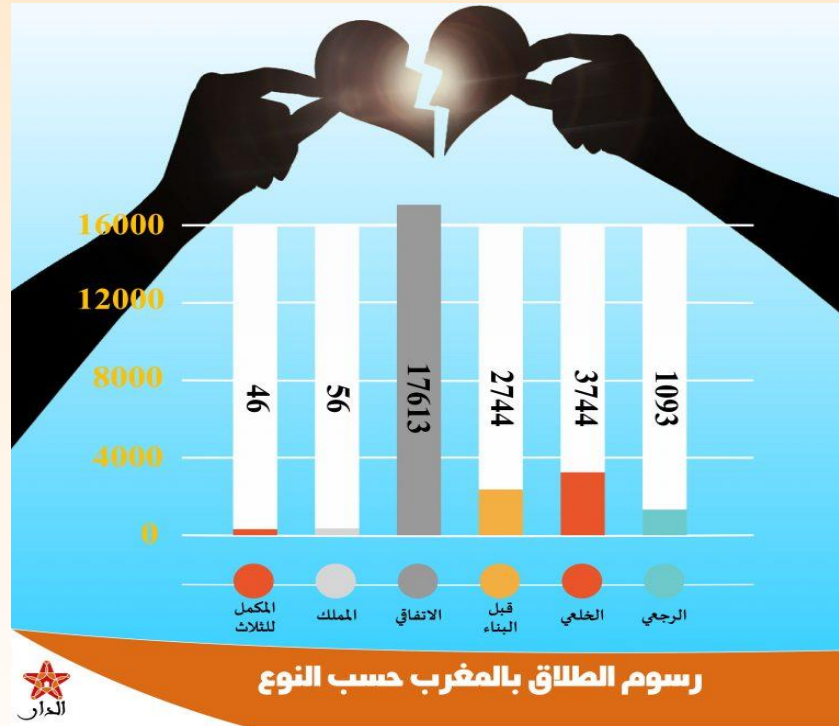


مدخل عام

إن ظاهرة الطلاق في المغرب كما في كل بلدان الوطن العربي باتت ظاهرة تشغل بال المسؤولين والباحثين في الشأن الاجتماعي والأسري خاصة بعد التغيرات المتتالية في الدساتير العربية ومدونات الأسرة التي سهلت مساطر الطلاق.



وفي المغرب كشف تسريع مسطرة الطلاق للشقاق والطلاق الاتفاقي أعشاش البناء الزوجي وانعدام ثقافة تدبير الأزمات الزوجية والأسرية عند المتزوجين مدة طويلة وانعدام فهم أسس العلاقة الزوجية عند الشباب خاصة أن الجيل الجديد الذي تشبث بالثقافة الفردانية والدلال الاجتماعي. فقد ادنى استعداد لتحمل ما تحمله الجيل السابق.



ولذلك فإن المغرب كبقية الدول سواء في القطاعات الاجتماعية أو قطاع العدل أو المالية أو القطاع الديني الذي يوطر الحياة الدينية والقيمية للمغاربة أو المؤسسات المدنية المهمة بالأسرة والطفولة جعلن أولويتها في التمكين للتنمية والتماسك الاجتماعي، والاهتمام باحتياجات الأسرة أولاً على مستوى مجاوزة كل أشكال الهشاشة التي تدفع بمكوناتها للنزاع والاصطدام المفضي للطلاق



فقد نهجت وزارة الأسرة في إطار السياسة العمومية مجموعة من البرامج المتوالية والمتكاملة لتجاوز هذا المشكل فأطلقت مجموعة من البرامج بشراكة مع المجتمع المدني وبمواكبة من الخبراء وأهل العلم لدعم الأسرة. ومن بين هذه البرامج:

برنامج تيسير وجسر واکرام وكلها صبت في رفع الهشاشة عن الأسرة كما أطلقت مجموعة من اللقاءات التشاركية والاختبارية والمقارنة من أجل وضع منهاج للوساطة الأسرية يتقاطع مع وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء



حيث تم الوقوف على ضعف تأهيل الشباب للزواج واكتظاظ المحاكم وعجزها عن تدبير كل النزاعات الأسرية المعروضة عليها
وقد تبنت محكمة الأسرة «مجلس العائلة» كآلية للإصلاح قانونيا إلا أن التفعيل لازال يحتاج إلى المزيد من التأهيل اللوجستيكي ولتعزيز ذلك فوزارة الأسرة لازالت تتابع التمكين لذلك باعتمادها برنامج لتكوين المكونين واعتماد اطر التعاون الوطني للاستفادة من هذا التكوين وتوجيه خبراتهم إلى فائدة الأسرة بالإضافة إلى تخصيص ميزانية سنوية للمجتمع المدني المختص في خدمة الأسرة والقريب من خلال العمل المدني من احتياجاتها



التنزيل الترابي لبرنامج « مغرب
تمكين »



وقد توالى هذه المبادرات بعد أن نهج ملك البلاد المبادرة الوطنية للتنمية والتي استفادت منها المقاولات العائلية والمشاريع المستكشفة للرأسمال الوطني في دعم الأسرة كما أن المؤسسات الأميرية وجهت جهودها لخدمة السلامة النفسية والاجتماعية من خلال حماية الطفولة ورصد الاشكالات المفاهيمية في الوالدية.

تصحيح للرأسمال الوطني غير المادي

وبناء عليه فإن تجربة المغرب في هذا الباب لازالت في اطار التبلور والانضاج إلا أننا نجزم بأنها تتم في إطار تشاركي تفعيلا لمقتضيات الدستور حيث تتقاسم هذه التجربة كل من:

- وزارة العدل
- وزارة الاسرة
- المجلس الاعلى للقضاء
- وزارة الاوقاف
- ووزارة المالية



الرؤية: أسرة متماسكة، مستقرة، مؤهلة، فاعلة

المحور الاستراتيجي الرابع: التوعية والتحسيس والمواكبة الاجتماعية	المحور الاستراتيجي الثالث: تعزيز مجال الرصد واليقظة في مجال الأسرة	المحور الاستراتيجي الثاني: توفير بيئة دامجة للأسر من خلال التمكين الاقتصادي	المحور الاستراتيجي الأول: تطوير النظم الحماية للأسرة وتماسكها
الهدف الاستراتيجي الأول: المحافظة على وظائف الأسرة في التربية والتنشئة الاجتماعية الهدف الاستراتيجي الثاني: اعتماد الآليات الحديثة في المواكبة الاجتماعية الهدف الاستراتيجي الثالث: اعتماد الآليات الحديثة في التوعية والتحسيس	الهدف الاستراتيجي الأول: مأسسة البحث والتكوين في مجال الأسرة الهدف الاستراتيجي الثاني: تطوير المعرفة العلمية وتعزيز المعطيات الخاصة بالأسرة الهدف الاستراتيجي الثالث: تفعيل وإنشاء بنىات الرصد واليقظة مركزيا وثرابيا	الهدف الاستراتيجي الأول: تطوير وتعزيز التقاليد الاجراءات المالية المتعلقة بالأسرة الهدف الاستراتيجي الثاني: تمكين الأسر التي تحولها نساء من بيئة اقتصادية دامجة الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز الاقتصاد الاجتماعي التضامني المتمحور حول الأسرة	الهدف الاستراتيجي الأول: توفير منظومة قانونية وبرامج وإطارات مرجعية لحماية الأسرة وضمان استقرارها. الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز وتنويع العرض الحملي الاجتماعي للأسرة المعزربة الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز بنىات التتبع والتقييم في السياسات والبرامج العمومية التي تستهدف الأسرة

المحور الأول الداعم : تفعيل البعد الترابي

المحور الثاني الداعم : اعتماد منظومة للحكامة



والمجتمع المدني بما فيه من المؤسسات البحثية والرصدية فيما يخص قطاع العدل
تعتمد الوزارة على ايجاد جميع الاليات القانونية والاجراءات المسطرية لحفظ
المصلحة الفضلى للأسرة عبر الآليات الحمائية والزجرية كما أنها بصدد صياغة
قانون ينظم لمهن الوساطة الأسرية وتيسير السبل لتحقيق ذلك تمكينا لثقافة الحوار
والتوافق والتدبير التوافقي للخلاف والنزاع الأسري على مستوى الأسرة فهي تشغل
على مستويين:

المستوى الأول رفع كل أشكال الهشاشة الاجتماعية المعيقة لاستقرار وكرامة
الأسرة عبر مجموعة من البرامج التنموية والتأطيرية حيث تعمل على تمكين
الآليات اللوجستكية والاطر الكفأة للقيام بالتأهيل والتدريب والارشاد الأسري،
بتعاون مع كل المجتمع المدني والخبراء والمؤسسات الداعمة، ووزارة المالية حيث
استطاعت الوزارة أن ترفع من الميزانية المخصصة للأسرة بعد دسترة الأسرة
والعمل على صياغة القوانين الممكنة لهذه الدسترة



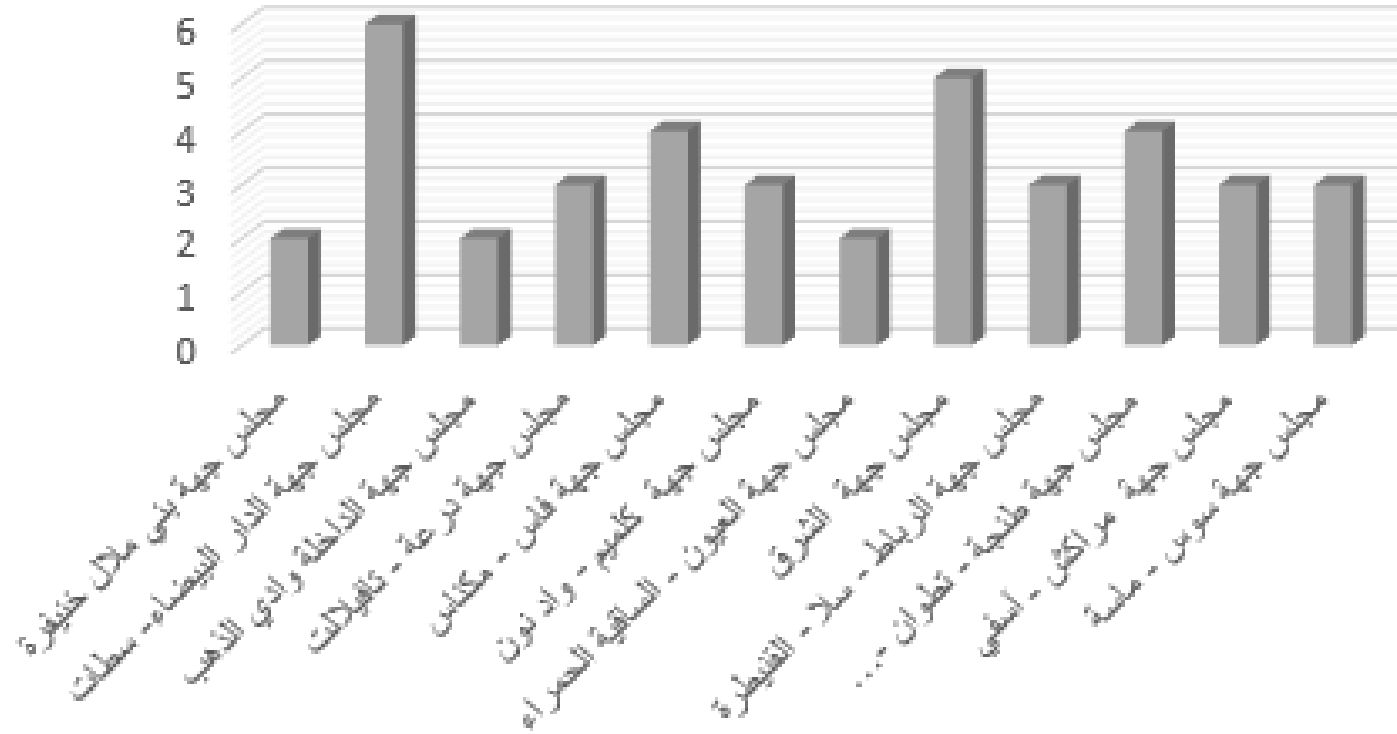
أما على مستوى وزارة الأوقاف والشؤون الإجتماعية باعتبارها المؤسسة المسؤولة على تنظيم وتفعيل الشأن الديني للمواطنين، فقد ساهمت بشكل كبير في تفعيل الوعي بأهمية الأسرة وأهمية البعد الديني في بنائها ورعايتها على أساس القيم الإسلامية ولذلك جعلت من المجالس العلمية فضاءا للإرشاد والتوجيه وإصلاح ذات البين في ظل القيم والأخلاق الإسلامية.

وعملت على تقوية الموارد البشرية باستقطاب أطر جامعية ذات دراية بالشرع والقانون والعلوم الاجتماعية تباشر هذا العمل داخل فضاءات المجالس العلمية ومن خلال الأرقام الخضراء.

كما أن مؤسسة القيمين الدينيين تقوم بنفس الدور في إطار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية



توزيع الدورات على المجالس العلمية



كما أن كل من المجلس العلمي ووزارة العدل يعملان بشراكة على إيجاد سبل تحقيق ذلك وتجويد هذا العمل بما يحد من الظاهرة ويقوي الكيان الأسري. أما على مستوى المجتمع المدني الذي أصبح رافعة حقيقية في ظل نهج الانفتاح والشراكة في عهد محمد السادس فإنه يضطلع بثلاث أدوار :

دور التوعية والتحسيس بمفهوم الزواج وسبل استدامته، ومفهوم الوالدية وما تحتاجه

دور التنمية والتطوير بدعم الأسرة معرفيا وقانونيا وماديا لتنهض بأدوارها دور الرصد وذلك بتجميع قاعدة بيانات مهمة وأساسية للبحث والمراجعة في القضايا الآنية للمجتمع المغربي في المحور ذي الصلة.

دور المصاحبة والارشاد

دور الحماية الاجتماعية



وقد برزت أهمية سياسة التكامل الحركي في حس وطني عال يتوخى مصلحة الوطن والإنسان ويضطلع كل طرف بدوره من موقعه.

ونحتاج اليوم إلى اعتماد مخرجات الرصد ومحتوى القيم واحتياجات الوطن العربي لصياغة منهاج متكامل يطال السياسة التعليمية والتربوية للتمكين لقيم الزواج ومزاياه كؤسسة الأسرة وحقوقها وواجب المواطنين في المحافظة عليها وتعزيز قوتها .

وسياسة اعلامية تقنن الانتاج السنمائي والدراما العربية بما يسوق لقيم المحافظة على الأسرة وتعزيز قدراتها وتماسكها وابرار أبطال تركز بطولتهم على محور العائلة ونجاح العائلة ومواجهة العائلة لشتى الأزمات وتقوم مؤسسة القضاء بتباحث السبل وأجراة المساطر المحققة لذلك، على مستوى تنفيذ أحكام النفقة والرعاية.





وتتضمن الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2»، التي تم اعتمادها بالجلس الحكومي المنعقد برئاسة السيد رئيس الحكومة بتاريخ 3 غشت 2017، والتي تعتبر ثمرة النتائج الإيجابية التي حققتها الخطة الحكومية للمساواة في نسختها الأولى «إكرام 1» 2012 - 2016، 7 محاور استراتيجية موضوعاتية وعرضانية تنزل على 23 هدفا استراتيجية و83 إجراء لتحقيقها وفق مؤشرات نوعية وكمية للتقييم وقياس الأثر، بالإضافة إلى القطاع المسؤول عن التنفيذ، والزمن المحدد للتنفيذ.

ولقد تمت سنة 2019 مواكبة 15 قطاع حكومي من أجل إنجاز التحليل المبني على النوع، وتم إنجاز برامج العمل القطاعية على المدى المتوسط التي تنزل مقتضيات الخطة على شكل إجراءات عملية على مستوى ثمان قطاعات. وتشكل هذه العملية منذ 2020 أحد محاور دورية السيد رئيس الحكومة والمتعلقة بالبرمجة الميزانية.



وٲڪرا

